لبنان بين التصعيد الأمني والإنكماش الاقتصادي
شنبور: تعقيدات أمنيّة وسياسيّة تعرقل تنفيذ الإصلاحات

يشهد لبنان في المرحلة الراهنة تقاطعا حادا بين التوترات الامنية المتصاعدة والضغوط الاقتصادية والمالية المتراكمة. فالأحداث الامنية وخصوصا في الجنوب، لم تعد محصورة في بعدها العسكري او الميداني، بل امتدت لتشكل عاملا مباشرا في اعادة تشكيل الواقع الاقتصادي والاجتماعي، مع تراجع في الانتاج وارتفاع البطالة وتفاقم الضغوط المعيشية

الاستاذ المحاضر في قوانين النقد والمصارف المركزية الدكتور توفيق شنبور.

في هذا السياق، طالت الاضرار الممتلكات العامة والخاصة، مما ادى الى نزوح داخلي وتعطل النشاط الاقتصادي. وقد انعكس ذلك على القطاعات الحيوية، من الزراعة الى الصناعة فالتجارة والسياحة والمصارف التي تعاني ازمة ثقة حادة. ومع استمرار عدم الاستقرار، تتسع الخسائر لتشمل الاستثمارين المحلي والاجنبي.

لا يقتصر الاثر على الخسائر المباشرة الناتجة من التوترات الامنية، بل يمتد الى تداعيات غير مباشرة أكثر عمقا، تشمل تراجع الاستهلاك، ارتفاع الاسعار، وضغوطا تضخمية متزايدة، اضافة الى انكماش متوقع في الناتج المحلي الاجمالي.

كما يواجه الاقتصاد اللبناني تحديات اضافية مرتبطة بتقييد التحويلات المالية، وتعقيد العمليات المصرفية. كذلك تتزايد المخاوف من استمرار تراجع الثقة بالاقتصاد اللبناني، خصوصا في ظل غياب الاصلاحات الهيكلية الشاملة التي يطالب بها المجتمع الدولي والمؤسسات المالية.

على الصعيد السياسي، يواجه لبنان اختبارا صعبا في تنفيذ اصلاحات مالية وادارية تعيد الثقة، تشمل اعادة هيكلة المصارف ومعالجة الودائع ومكافحة الفساد، غير ان التقدم محدود بسبب التعقيدات السياسية.

في ظل هذا الواقع المركب، تتجه التقديرات الاقتصادية نحو سيناريوهات صعبة، تقوم على احتمال استمرار الانكماش وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، مع تراجع اضافي في الاستثمار وازدياد الضغوط الاجتماعية.

> **انكماش الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة والتضخم**

مع ذلك، يبقى المسار المستقبلي مرتبطا بشكل وثيق بقدرة الدولة على استعادة الاستقرار الامني، واطلاق مسار اصلاحي فعلي يعيد الثقة الى الداخل والخارج، ويفتح الباب امام مرحلة تعاف تدريجي، وان كان بطيئا.

ان الصورة العامة تعكس اقتصادا يواجه تحديات بنيوية عميقة تتداخل فيها العوامل الامنية والسياسية والمالية، مما يجعل اي تعاف مستدام مرهونا بإصلاحات جذرية واستقرار طويل الامد يعيد للبنان موقعه الطبيعي في محيطه الاقليمي والدولي.

"الامن العام" التقت الاستاذ المحاضر في قوانين النقد والمصارف المركزية الدكتور توفيق شنبور.

■ كيف تقيمون اليوم العلاقة بين الوضع الامني في لبنان، لا سيما في الجنوب، وبين الواقع الاقتصادي العام في البلاد؟

□ هي علاقة سلبية للغاية، ولا اعتقد ان احدا يمكنه انكار ذلك. فقد ادى الوضع الامني الى تدمير البنية التحتية والممتلكات في أكثر من 55 الى 60 بلدة وقرية، كما تضررت المؤسسات التجارية والمنشآت بمختلف انواعها في الجنوب. وقد أسفر ذلك عن ازمات نزوح وعمل وبطالة، وانكماش في القطاع الخاص، وافلاس عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما شهدت الاسواق نقصا في السلع والمواد الغذائية الاساسية، الامر الذي ادى الى ارتفاع الاسعار وزيادة معدلات التضخم. كذلك تضررت القطاعات الانتاجية والخدمات الحكومية والتعليمية والصحية، نتيجة توجيه الانفاق الحكومي نحو تأمين الحد الادنى من الخدمات لقطاعات محددة، وفي مقدمها القطاعان الامني والعسكري.

■ ما حجم الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي تسبب بها التصعيد العسكري الاخير، وما انعكاسها على النمو الاقتصادي؟

□ بالنسبة الى التوقعات الاقتصادية، انا لا اتحدث عن تباطؤ في النمو فحسب، بل عن انكماش اقتصادي فعلي. اتوقع ان يشهد الناتج المحلي الاجمالي تراجعا يقارب 10 في المئة، مع ارتفاع معدلات البطالة الى أكثر من 40 في المئة، واستمرار الضغوط التضخمية التي تشير بعض التقديرات الى انها قد تتجاوز 20 في المئة. هنا، فان الصورة العامة تبدو شديدة الصعوبة، خصوصا في ظل استمرار التوترات السياسية والامنية التي تزيد من الضغوط الاقتصادية والمالية وتحد من فرص التعافي.

■ الى اي مدى اثرت التوترات الامنية على ثقة المستثمرين اللبنانيين والاجانب، وهل شهدتم تجميدا او تأجيلا لمشاريع استثمارية بسبب هذه الاوضاع؟ ◄

عندما يغتال "إنعدام الأمن" لقمة عيش المواطن

في بلد ربطت فيه لقمة العيش بحسابات السياسة وصراعات المحاور، لم يعد الأمن في لبنان مجرد مسألة عسكرية أو تدابير احترازية على الحواجز، بل تحول الى الشريان الابهر الذي يغذي ما تبقى من جسم الاقتصاد المتهالك. وفي بلد اعتمد تاريخيا على السياحة، الخدمات، جذب الرساميل الخارجية، يثبت الواقع اللبناني يوما بعد يوم معادلة حتمية: لا اقتصاد بلا أمن، ولا أمن في بيئة ينهشها الجوع.

الاضطرابات الامنية المتلاحقة، سواء كانت ناتجة من توترات سياسية، او صراعات مسلحة، او حتى الانفلات المجتمعي الناجم عن العوز، لم تعد تهدد سلامة المواطنين الجسدية فحسب، بل باتت السكين التي تقطع ارزاقهم، وتدفع بالبنية المعيشية والاجتماعية نحو قعر سحيق.

اولى ضحايا الاهتزازات الامنية في لبنان هي "الثقة". فرأس المال بطبعه "جبان" ويبحث دائما عن الملاذات الآمنة. مع كل نكسة أمنية، يشهد لبنان نزيفا حادا في الاستثمارات:

- شلل في القطاع السياحي، الذي يمثل العمود الفقري لتأمين العملة الصعبة. التحذيرات الدولية من السفر الى لبنان تحول الفنادق والمطاعم الى مساحات مهجورة، وتضرب "مواسم المغتربين" التي ينتظرها الاقتصاد لالتقاط انفاسه.

- تراجع الحركة التجارية والخوف من المجهول يدفعان الشركات والمصانع إما الى تقليص حجم اعمالها أو الاغلاق التام، مما يعني تجميد العجلة الاقتصادية بالكامل.

ينعكس هذا الشلل الاقتصادي بشكل فوري ومباشر على التفاصيل اليومية الصعبة للمواطن، حيث ترجم غياب الاستقرار الى ازمات معيشية خانقة. فقد ترجم اغلاق المؤسسات على الارض بموجات صرف جماعي وتعسفي للموظفين، ليرتفع جيش العاطلين عن العمل الى مستويات قياسية، تاركا آلاف العائلات بلا أي مصدر دخل.

اما جنون الاسعار واحتكار السلع، فيأتيان من خلال الحروب الامنية، مما يؤدي غالبا الى قطع الطرقات الحيوية وعرقلة حركة الشحن والاستيراد. هذا النقص في الامدادات، يوازيه جشع "تجار الازمات"، وغياب الرقابة الحقيقية، إلا عن صفحات وسائل الاعلام و"البهورات" الصحافية، مما يتسبب في قفزات جنونية في اسعار المواد الغذائية.

ومع غياب النمو وتدهور قيمة العملة، تتآكل القيمة الفعلية للرواتب (لمن تيسر له العمل)، ليجد المواطن نفسه عاجزا عن تأمين أدنى مقومات الحياة من مأكل، وطبابة، وطاقة.

لا تتوقف تداعيات انعدام الامن عند المؤشرات المالية، بل تمتد لتضرب العمق الاجتماعي للمجتمع اللبناني، مهددة بتفكيك اواصره: غياب الامن ينتج فقرا وعوزا، والفقر بدوره يعد البيئة الخصبة لارتفاع معدلات الجريمة، السرقات، والسطو المسلح، مما يدخل البلاد في حلقة مفرغة من الفوضى التي يصعب الخروج منها.

تحول الامن الى الحلم الاول للشباب اللبناني والنخب المثقفة. الاطباء، المهندسون، والأكاديميون يغادرون البلاد بالآلاف بحثا عن الأمان لمستقبل اطفالهم، مما يفرغ لبنان من طاقاته البشرية الحية ويحرم الاقتصاد من قادة الغد.

عجز الدولة المالي - الناتج من الشلل الاقتصادي - جعلها غير قادرة على دعم القطاعات الحيوية. المدارس الرسمية والجامعة الوطنية تعيش في تخبط مستمر، والمستشفيات الحكومية تعاني نقصا حادا في المستلزمات، مما يحرم الفئات الاكثر هشاشة من أبسط حقوقها الانسانية.

في المحصلة، يتضح لـ "صناع القرار" والخبراء على حد سواء، أن أي خطة تعاف اقتصادي، وأي حديث عن اصلاح مالي او جلب للمساعدات الدولية، سيبقى مجرد "حبر على ورق" ما لم يتوافر الممر الالزامي الاساسي: الاستقرار الأمني المستدام وبناء دولة القانون.

الأمن في لبنان ليس ترفا بل هو الخبز اليومي، ومن دون الطمأنينة لن تدور عجلة الاقتصاد، ولن يبقى مجتمع قادر على الصمود في وجه العاصفة.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ □ في ما يتعلق بالاستثمار والمالية العامة، شهد لبنان هروبا لرؤوس الاموال، وتراجعا حادا في تدفق الاستثمارات الجديدة منذ اندلاع الازمة المصرفية واحتجاز اموال عدد كبير من المستثمرين الاجانب في المصارف اللبنانية. اما في ما يتعلق بالتحويلات المالية، فقد ازدادت القيود والتشديدات المفروضة عليها، الامر الذي انعكس سلبا على الحركة الاقتصادية. هذا يعكس حجم الصعوبات التي يواجهها الافراد والمؤسسات في انجاز ابسط المعاملات المالية.

■ ما هي القطاعات الاقتصادية الاكثر تضررا من استمرار حالة عدم الاستقرار الامني، وما حجم الخسائر التي تكبدتها؟
□ انعكست الازمة سلبا على القطاعين السياحي والعقاري وعلى مجمل النشاط التجاري. وفقا لآخر الدراسات، بلغ التراجع في القطاعين التجاري والصناعي نحو 50 في المئة، في حين شهد القطاع الزراعي تراجعا كبيرا.

■ كيف انعكست التطورات الامنية على السياحة والتجارة والزراعة، باعتبارها من القطاعات الحيوية للاقتصاد اللبناني؟
□ قطاع الفنادق، تأثر بصورة ملحوظة نتيجة انخفاض الحجوزات بسبب المخاطر الامنية. في حال تأثرت حركة الطيران ايضا بالأحداث، من المتوقع ان يتفاقم التراجع في الحركة السياحية، الامر الذي سينعكس على الايرادات السياحية والتحويلات من الخارج التي كانت تتراوح سابقا بين 6 و7 مليارات دولار سنويا، وقد تنخفض الى مستويات ادنى.

■ ما هي أبرز الرسائل او الشروط التي ينقلها المانحون والمؤسسات الدولية الى المسؤولين اللبنانيين قبل ضخ اي استثمارات او مساعدات جديدة؟
□ في ما يتعلق بالمؤسسات الدولية والجهات المانحة، فان الرسالة الاساسية التي توجهها الى المسؤولين اللبنانيين تتمثل في ضرورة تنفيذ الاصلاحات المطلوبة بطريقة فعلية وكاملة. فصندوق النقد الدولي يرى ان كثيرا من الاصلاحات يجري تنفيذها بصورة جزئية او مشوهة، ثم يضطر الى طلب اعادة النظر فيها وتصحيحها. لقد ظهر ذلك بوضوح في ملف السرية المصرفية وقانون اصلاح وضع المصارف حيث طلب الصندوق بإجراء تعديلات عليه. كما كانت له ايضا الملاحظات بخصوص مشروع الانتظام المالي واستعادة الودائع.

■ ما موقع الاصلاحات المالية والادارية ومكافحة الفساد من اجندة المجتمع الدولي، وهل ما زالت تشكل المدخل الالزامي لأي دعم خارجي؟
□ ينطبق الامر نفسه على مشاريع القوانين المتعلقة بإعادة هيكلة القطاع المصرفي والاصلاح المالي واسترداد الودائع. بحسب الطروحات المتداولة، فان آلية معالجة الودائع تتجه نحو وضع سقوف محددة للمبالغ التي يمكن استردادها نقدا، بعد ان كانت الارقام المطروحة في بداية الازمة اعلى بكثير. كما يجري الحديث عن تعويض جزء من الودائع من خلال سندات طويلة الاجل قد تستحق بعد 10 او 20 سنة. تكمن المشكلة في ان هذه السندات ستكون مرتبطة بقدرة الدولة اللبنانية على السداد، في وقت تعاني فيه المالية العامة من عجز مزمن ومن التزامات كبيرة، أبرزها استحقاقات سندات اليوروبوند وغيرها من الديون العامة. لذلك يرى كثيرون ان هذه المقاربة لا توفر حلا فعليا لأزمة المودعين، بل تؤجل المشكلة الى المستقبل. في هذا السياق، يستشهد البعض بتجارب تاريخية تظهر كيف ان الدول التي تواجه اخطارا وجودية قد تضطر الى اتخاذ قرارات صعبة لتجنب دمار اشمل، معتبرين ان الاولوية يجب ان تكون دائما لحماية المجتمع والدولة ومنع الانهيار الكامل، حتى وان كانت بعض الخيارات موضع جدل او خلاف سياسي. اما على صعيد الاصلاحات المؤسسية، فقد صدرت خلال الفترة الماضية تقارير دولية تناولت الاداء العام، وتطرقت الى مسائل الحوكمة والرقابة وآليات اتخاذ القرار. تشير هذه التقارير الى الحاجة الملحة الى تعزيز الشفافية، وتوزيع الصلاحيات بطريقة أكثر توازنا داخل المؤسسات بما فيها مصرف لبنان. كما يؤكد صندوق النقد الدولي باستمرار ضرورة اقرار اصلاحات مالية وادارية شاملة، تحسين ادارة المال العام، تعزيز الرقابة البرلمانية والمؤسساتية على الانفاق، بما يضمن الشفافية والمساءلة ويعيد بناء الثقة بالاقتصاد اللبناني ومؤسساته.

■ هل يمكن للبنان استقطاب استثمارات جديدة في ظل الظروف الحالية، ام ان الاستقرار الامني يشكل شرطا اساسيا لعودة رؤوس الاموال؟
□ بالنسبة الى امكان استقطاب استثمارات جديدة، فان الصورة تبدو شديدة التعقيد في ظل الظروف الراهنة. فالمستثمر، سواء كان محليا ام اجنبيا، يحتاج الى بيئة مستقرة والى ضمانات قانونية ومالية واضحة قبل اتخاذ قرار الاستثمار. يستشهد البعض في هذا السياق بحالات عدد من المستثمرين الذين دخلوا في نزاعات قانونية مع الدولة اللبنانية او مع القطاع المصرفي نتيجة تعذر الوصول الى اموالهم او التصرف بها بصورة طبيعية بعد اندلاع الازمة المالية. كما يرى هؤلاء ان استمرار هذه النزاعات ينعكس سلبا على صورة لبنان الاستثمارية، ويضعف قدرته على جذب رؤوس اموال جديدة.

■ كيف يمكن ان تؤثر المفاوضات الاقليمية والدولية الجارية، سواء المتعلقة بلبنان او بالمنطقة، على فرص التعافي الاقتصادي وجذب الاستثمارات؟
□ بالنسبة الى تأثير التطورات الاقليمية والدولية، فان لبنان، في رأي عدد من المراقبين، خسر خلال العقود الماضية مجموعة من الميزات الاقتصادية والاستراتيجية التي كان يتمتع بها. فقد كان يشكل في مراحل معينة محطة مهمة لبعض مشاريع النقل والتجارة والخدمات في المنطقة على الاخص في مجال النشاط المصرفي والتعليمي والاستشفائي، الا ان الازمات السياسية والامنية المتلاحقة ادت الى تراجع هذا الدور. كما ان القيود الدولية المرتبطة بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب، فرضت ضغوطا اضافية على القطاع المالي اللبناني، وأدت الى تشديد الاجراءات المتعلقة بالتحويلات المالية والتعاملات المصرفية الدولية، الامر الذي انعكس على النشاط الاقتصادي بصورة عامة. ويرى اصحاب هذا الرأي ان تراجع التحويلات المالية وتزايد القيود على حركة الاموال أسهما في زيادة الضغوط على الاقتصاد اللبناني، وقلصا من قدرة المصارف على لعب دورها التقليدي في تمويل الاقتصاد وتحفيز النشاط الاستثماري. في الوقت نفسه، يعتقد كثيرون ان أي تدفقات مالية جديدة او استثمارات خارجية تحتاج الى اصلاحات عميقة والى استعادة الثقة بالقطاعين المالي والمصرفي قبل ان تتمكن من احداث أثر ملموس في الاقتصاد.

■ في ضوء كل هذه المعطيات، ما هو السيناريو الاقتصادي المتوقع للبنان خلال المرحلة المقبلة، وما هي الخطوات العاجلة المطلوبة لتفادي المزيد من التدهور واستعادة الثقة المحلية والدولية؟
□ تسود مخاوف جمة في ما يتعلق بمستقبل الودائع، من ان يؤدي استمرار الازمة من دون حلول جذرية الى زيادة الاحتقان الاجتماعي، لا سيما اذا شعر المودعون بأن فرص استعادة اموالهم تتضاءل مع مرور الوقت. في ما يخص السيناريو الاقتصادي المتوقع خلال المرحلة المقبلة، فان النظرة السائدة لدى العديد من الخبراء غير مشجعة. فاستمرار التوترات الامنية والسياسية، ضعف النمو، وتراجع الاستثمارات، كلها عوامل تحد من فرص التعافي الاقتصادي السريع. كما ان تراجع اسعار العقارات وانخفاض قيمة الاصول والاسهم في عدد من القطاعات يعكسان حجم الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد. ويؤكد المستثمرون عادة أن راس المال يبحث عن الاستقرار اولا، وان غياب الاستقرار يؤدي بطبيعة الحال الى تراجع الاستثمارات وتقلص فرص العمل. من هنا، يرى كثيرون ان المدخل الاساسي لأي نهوض اقتصادي يتمثل في بناء مؤسسات دولة فاعلة، قادرة على فرض القانون، ضمان الاستقرار، وتطبيق الاصلاحات المطلوبة، بما يعيد الثقة الى المواطنين والمستثمرين على حد سواء. في هذا الاطار، تطرح احيانا امثلة من تجارب دول اخرى نجحت في ادارة تنوعها الداخلي، وفي الحفاظ على استقرارها، رغم وجود اختلافات ثقافية او لغوية او سياسية بين مكوناتها. يستشهد بهذه التجارب للتأكيد على ان بناء الدولة والمؤسسات هو العامل الحاسم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وليس حجم الموارد الطبيعية او الموقع الجغرافي فحسب. كما يؤكد اصحاب هذا التوجه ان لبنان كان يملك في مراحل سابقة مقومات تؤهله للعب دور اقتصادي ومالي مهم في المنطقة، الا ان الازمات المتراكمة والحروب والانقسامات الداخلية اضعفت هذه المقومات، وافقدته جزءا كبيرا من ميزاته التنافسية.

ع. ش

ازمة ثقة في القطاع المصرفي وتراجع حركة الاستثمار

القيود على التحويلات المالية وتأثيرها على الاسواق